تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

The repercussions of imported inflation fluctuations on domestic inflation in Algeria during the period (1990-2019)

دحماني فاطمة
جامعة الجزائر 03 – الجزائر
dahmani.fatima@univ-alger3.dz

بوضياف سامية[1]
جامعة البليدة 02 – الجزائر
docteur.boudiaf.s@gmail.com

تاريخ الاستلام: 08 /2021/12 تاريخ القبول: 20 /2022/01 تاريخ النشر: 03 /2022/03

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى معرفة اثر ونوع العلاقة بين التضخم المحلي ممثلا بالتغير النسبي في مؤشر اسعار الاستهلاك والتضخم المستورد ممثلا بالتغير النسبي في اسعار الواردات بالإضافة الى الناتج المحلي الحقيقي و سعر الصرف ،ومؤشر السياسة النقدية ممثلا بالمعروض النقدي بمفهومه الواسع ،والسياسة المالية ممثلة بالجباية البترولية ،ومن الناحية القياسية استعملنا اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة (*ARDL*). حيث أظهرت النتائج ان كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول ماعدا متغيرة سعر الصرف الحقيقي مستقرة عند المستوى، كما بينت ان هناك تحولا هيكليا في التضخم و التضخم المستورد 1997، 2017 على التوالي ،وبينت نتائج التقدير أهمية الضخم المستورد في شرح معدل التضخم في الامد الطويل والامد القصير ،وأوضحت النتائج ايضا وجود علاقة طردية بين التضخم المحلي و كل من المعروض النقدي ،الجباية البترولية ،وعلاقة عكسية بين الناتج الحقيقي و سعر الصرف الحقيقي، وتؤكد هذه النتائج ان الضغوط التضخمية في الجزائر تنشأ نتيجة عوامل داخلية و خارجية .

الكلمات المفتاحية: التضخم المستورد ،التضخم ،السياسة النقدية ،سعر الصرف ،نموذج *ARDL*.

Abstract:

Through this study, we aim to know the impact and type of relationship between domestic inflation, represented by the relative change in the consumer price index and imported inflation, represented by the relative change in import prices in addition to real GDP and real exchange rate, the monetary policy index represented by the monetary supply in its broad sense, and the financial policy represented by petroleum taxation, and in standard we used the method of self-regression with distributed slows (ARDL). Where the results of the tests of the root of the unit showed that all variables are stable at the first difference except the variable real exchange rate stable at the level, as showed that there is a structural shift in inflation and imported inflation 1997, 2017 respectively, and the results of the estimate showed the importance of the huge imported in explaining the rate of inflation in the long and short term, and also showed the existence of a direct relationship between domestic inflation and both the supply, the petroleum tax, and the opposite relationship between real output and the real exchange rate. In Algeria it arises as a result of internal and external factors.

Key words *:Imported inflation, inflation, monetary policy, exchange rate, ARDL model*

مقدمة:

نالت ظاهرة التضخم اهتماما كبيرا ومتزايدا من قبل الباحثين والمدارس الاقتصادية وينبع هذا الاهمام بصفة اساسية من اثاره الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بتخفيض الموارد ،النمو الاقتصادي ،توزيع الدخل والثروة والرفاه الاجتماعي ،ولهذا يعتبر التضخم تحديا دائما لجل

1 – المؤلف المرسل: بوضياف سامية، docteur.boudiaf.s@gmail.com

اقتصاديات دول العالم لما له من اثار غير مرغوبة فيها ،وعند النظر الى ادبيات الاقتصاد يمكن التمييز بين مصدريين رئيسيين للتضخم هما :العوامل الناشئة من جانب الطلب وتغذيها السياسات المالية و النقدية التوسعية وعوامل جانب العرض الناتجة من ارتفاع تكاليف الانتاج فالمصدر الاول يندرج تحت ما يسمى بالمدرسة النقدية ،حيث ترى هذه الاخيرة ان التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة ،في حين يندرج المصدر الثاني تحت مظلة المدرسة الهيكلية ،فالتضخم من وجهة نظر هذه المدرسة ينتج عادة من الاختناقات التي تحدث في الاقتصاد الحقيقي.

اما الواقع الفعلي يؤكد ان العوامل التي لها علاقة بالتضخم هي عوامل متعددة ،داخلية وخارجية تعمل على نحو مترابط ،بحيث يؤثر كل منها على الاخر ويتأثر به ،فالعوامل الداخلية تتضمن عجز الميزانية الحكومية وطرائق تمويل الدين العام والسياسات النقدية المتبعة والتغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد ،أما العوامل الخارجية فتتمثل في تدني معدلات التبادل التجاري وارتفاع الاسعار العالمية .

وفي الجزائر وبحكم طبيعة اقتصادها الريعي التي جعلته شديد الارتباط مع العالم الخارجي، فهو دائما بحاجة لكثير من السلع و الخدمات الضرورية لتلبية الطلب الكلي ، سواء كانت هذه السلع موجهة للاستهلاك المباشر أو فيما يتعلق بمدخلات الانتاج ، والتي يتم استيراد أغلبيتها من الخارج ،إما بسبب عدم توفرها محليا أو لعدم كفاية الموجود منها محليا ، وطالما ان تكلفة الانتاج هي احدى العوامل التي تعمل على زيادة الضغوط التضخمية فانه من البديهي ان يكون ارتفاع تكلفة مدخلات الانتاج المستوردة دورا في زيادة معدلات التضخم المحلية بالإضافة الى هذا ،التركيبة الهيكلية للاقتصاد الجزائري والاعتماد الكبير على الواردات يمكن ان يؤثر على معدلات التضخم المحلية من خلال التغيرات في سعر الصرف (ارتفاع سعر وحدة واحدة من العملة الاجنبية مقابل العملة المحلية) ، يؤدي دون شك الى ارتفاع التكلفة بالعملة الوطنية لمدخلات الانتاج المستوردة مما يدفع المنتجين الى زيادة اسعار السلع و الخدمات ،كما ان سعر الصرف فالتدهور في قيمة الدينار في السنوات الاخيرة جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتأثر بتغيرات أسعار السلع و الخدمات التي تحدث في السوق العالمية ،لهذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة تبيان أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي.

على ضوء ما سبق يمكن ان نبرز ملامح اشكاليتنا على النحو التالي :**ما هي تداعيات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر ؟**

الفرضيات : و للإجابة على اشكاليتنا قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- ارتفاع التضخم المستورد يزيد من الضغوط التضخمية المحلية .
- تخفيض قيمة العملة المحلية يساهم في ارتفاع قيمة الواردات و بالتالي ارتفاع مستويات الاسعار المحلية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بأسعار السلع المستوردة وتغيرات أسعار الصرف وحيث تعد هذه الاخيرة من أهم العوامل التي تعمل على زيادة الضغوط التضخمية المستوردة.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة بشكل أساسي تحليل وتقدير أثر تغيرات التي تحدث في الأسعار العالمية على التضخم المحلي، ومنه إبراز أهمية التضخم المستورد في شرح معدل التضخم المحلي، بالإضافة إلى معرفة أهم العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية إلى جانب التضخم المستورد

المحور الأول: الخلفية النظرية لمصادر التضخم

تعد مشكلة التضخم من أكثر القضايا الاقتصادية التي كانت محل جدل فكري في النظرية الاقتصادية ،وهذا ما يفسر تعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر مصادر والقوى التضخمية المؤدية الى الارتفاع المستمر في الاسعار ،حيث يرى البعض ان التضخم ظاهرة نقدية بحتة وان اسبابه الاولية ترجع الى عوامل نقدية فالنظرية الكلاسيكية والنقدية واستنادا الى ثبات الانتاج وسرعة دوران النقود خلصت الى ان التضخم في المدى القصير يتأتى من زيادة عرض النقود ،ويسمى هذا التفسير ب" التضخم النقدي " وقد عرضت العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بصورة "صيغة المبادلات لفيشر" التي طورت فيما بعد من قبل الفريد مارشال في صورة جديدة تسمى "معادلة كمبردج [1]".وعليه المدرسة النقدية ترى ان التضخم هو ظاهرة نقدية بالدرجة الاولى تنجم اما عن زيادة في عرض النقود بمعدلات تفوق نمو الانتاج فتؤدي الى زيادة نسبية في الاسعار المحلية ،أو بسبب اللجوء الى التمويل بالعجز بسبب السياسات المالية التوسعية [2].

أما النظرية الكنزية فاستندت في تحليلها لمشكلة التضخم على انه يتأتى من تقلبات التي تحدث في الطلب الكلي(الاستهلاك ،الاستثمار ،الانفاق الحكومي) و العرض الكلي مستعينا بفكرة المضاعف و المعجل(1)،حيث فرق كينز بين حالتين ،تتمثل الاولى في حالة ما قبل وصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل وبالتالي تعطل في جزء من موارده الانتاجية القابلة للتشغيل ومن ثم فان اي زيادة في الانفاق الكلي تترجم في شكل زيادة مماثلة في الانتاج ومنه زيادة الطلب الكلي تؤدي الى زيادة حركة المبيعات ومن ثم ارباح المنتجين مما يدفعهم الى زيادة تشغيل طاقاتهم الانتاجية المعطلة وتشغيل الايدي العاملة غير المستخدمة ،ومع استمرار الانفاق واقتراب الاقتصاد من وضع التشغيل الكامل لعوامل الانتاج المعطلة فمن المتوقع ان تبدا الاتجاهات التضخمية في الظهور والتي اطلق عليها كينز مصطلح "التضخم الجزئي" وهو ينشئ بسبب قصور العرض عن مواكبة الطلب الكلي بفعل اختناقات في اسواق بعض عناصر الانتاج واختلال العلاقة بين زيادة الاجور النقدية ومعدلات الزيادة في الانتاجية بسبب ضغط نقابات العمال ووجود بعض الميول الاحتكارية في بعض الصناعات الرئيسية[3].بينما تتعلق الحالة الثانية بوصول الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل أي ان كل عناصر الانتاج تكون قد وصلت الى أقصى طاقاتها الانتاجية ،ومن ثم أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في احداث زيادة في الانتاج ،بل تدفع مستويات الاسعار للاتجاه نحو الاعلى ويستمر هذا الارتفاع بارتفاع الطلب الكلي ،بينما يرى اخرون ان هناك اسباب اخرى حقيقية او هيكلية تعمل على دفع الاسعار نحو الارتفاع.

بالإضافة الى النظرية الكلاسيكية و الكنزية ظهرت نظرية تضخم التكاليف التي ترى ان السبب الرئيسي لظاهرة التضخم هو ارتفاع تكاليف الانتاج حيث يقوم المنتجون برفع الاسعار لتعويض الزيادة في التكاليف الناتجة عن زيادة الاجور او ارتفاع اسعار عناصر الانتاج الاخرى سواء كانت محلية او مستوردة ووفقا للنظرية الهيكلية فان التضخم لا يرجع بالضرورة الى عوامل نقدية بحتة او الى عوامل الطلب و العرض بل هناك عوامل هيكلية تساهم في التضخم وتختلف هذه العوامل في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ،حيث يرى (J.K.Galbraith) ان التضخم في الدول المتقدمة يعزى الى الاختلالات الهيكلية التي تحدث في البنية الاقتصادية للنظام الرأسمالي و الصراع بين قوة النقابات العمالية وقوة الاحتكارات الصناعية ،كما يؤكد (J.K.Galbraith) بضرورة التفرقة بين قطاعين في الاقتصاد ،"القطاع الأول وهو ذلك القطاع الذي يوجد فيه عدد كبير من المنتجين وتتوفر فيه شروط المنافسة التامة ، والقطاع الثاني وهو القطاع تكون فيه المنافسة غير تامة (احتكار القلة) ،وفي هذا القطاع قوانين العرض والطلب لا تنظم الاسعار المنتجات ،بل الاسعار تحدد تبعا لأهداف وسياسة كل شركة ،حيث وفقا للاستراتيجية الدفاعية فان الهدف الاساسي للشركة المحتكرة هو طرد المنافسين الصغار والسيطرة على السوق من خلال تخفيض الاسعار وسياسة الاغراق والسيطرة على المواد الاولية والدعاية والإعلان ،اما الاستراتيجية الهجومية يكون الهدف الاساسي منها هو السيطرة على السوق من خلال سعي الشركة لتحديد الاسعار التي تحقق لها أقصى ربح بغض النظر عن انتاجية العمل، أما السبب الثاني فهي قوة النقابات العمالية وسعيها لملاحقة الارتفاعات في المستوى العام للأسعار عن طريق المطالبة بزيادة الأجور

،فكلما ازدادت المطالبة برفع الاجور والتي تنعكس في زيادة تكاليف الانتاج ونقل عبئها الى الاسعار وهكذا تزداد سرعة وشدة الحركة التراكمية للأجور و الأسعار [4]. أما بالنسبة لأسباب التضخم في الدول النامية فيمكن ارجاعه الى اسباب عديدة منها ارتفاع الاسعار النسبية للمنتجات الغذائية و الزراعية ،ضعف القدرة على الاستيراد بسبب انخفاض حصيلة الدول من النقد الاجنبي ،ارتفاع معدلات الاجور بمعدلات تفوق نمو الانتاجية وذلك لأسباب سياسية واجتماعية ،الضعف المصرفي الذي اصاب كثير من الاقتصاديات الناشئة نتيجة للتوسع المفرط في منح القروض[5] .

مما سبق يمكن التميز بين مصدريين رئيسيين للتضخم هما العوامل الناشئة من جانب الطلب تغذيها السياسات النقدية والمالية التوسعية ،وعوامل جانب العرض الناتجة من ارتفاع تكاليف الانتاج .[6]

المحور الثاني: مفهوم التضخم المستورد وقنوات انسيابه:

بداية من العقد الاخير من القرن الماضي ظهر اتجاه فكري جديد درس ظاهرة التضخم مركزا على العوامل الخارجية والدور الذي تلعبه في زيادة الضغوط التضخمية محليا ،الامر الذي اضاف نوع جديد من انواع التضخم الى الابحاث و الدراسات النظرية ،اطلق على هذا النوع اصطلاح "التضخم المستورد" معبرين من خلاله عن مدى تأثير الاحداث و العوامل الخارجية في مستويات الاسعار المحلية موضحين عدة قنوات يمكن ان ينتقل من خلالها هذا النوع من التضخم كما ان العوامل التي ادت لظهوره يختلف تأثيرها من دولة لأخرى تبعا للعديد من المتغيرات والتركيبات الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بكل دولة وكذلك درجة انفتاحها على العالم الخارجي ومدى تأثرها بها [7].

فيما يلي سنستعرض بعض المفاهيم التي تعرف ظاهرة التضخم المستورد، فنجد GRZEGORZعرفه على انه تلك الظاهرة التي تعبر عن ارتفاع مستوى العام للسعار الناجمة عن تحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي أو عن العرض أو ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الاجانب[8].

بينما يعرفه HENRI MERCILLON على انه ذلك التضخم الذي اثرت فيه عوامل خارجية بعبارة أخرى هو انتقال التضخم من بلد المصدر الى بلد المستقبل[9]، كما عرفه **رمزي زكي** على انه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما[10].

وعليه يمكن القول ان التضخم المستورد من اسباب التضخم ،وهو ينتج عن ارتفاع الاسعار في الاسواق العالمية ،مما يجعل الاقتصاديات التي تعتمد في توفير احتياجاتها الاساسية على الخارج عرضة لتقلبات الاسعار بالأسواق العالمية .

أما فيما يخص قنوات انتقاله الى الاقتصاديات المحلية فنجد هناك اراء اقتصادية متعددة التي تطرقت الى موضوع انسياب التضخم المستورد، فمن وجهة نظر الاقتصادي Kevin S.Nell ان الاعباء التضخمية يمكن ان تنساب عن طريق قناتين اساسيتين هما "قناة المداخيل" و قناة التكاليف" ،حيث يرى ان التذبذب الحاصل في مستوى الدخل في البلد المصدر تكون انعكاس لارتفاع الطلب الفعال في البلد المستورد وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية ،ويعزى اسباب هذا التذبذب الحاصل في الدخل الى ارتفاع الصادرات أو حصول زيادة غير متوقعة في الكتلة النقدية للبلد المستورد ،كما ان ارتفاع اسعار المنتجات من السلع الاستهلاكية النهائية بسبب ارتفاع تكاليف انتاجها في البلد المصدر من شانه ان يزيد من وتيرة ارتفاع الضغوط التضخمية اذا ما تم كبح جماح الطلب على السلع المستوردة[11].وحسب الاقتصادي Jongmoo Jay Choi فان الضغوط التضخمية تنتقل عبر قناتين ،احداهما مباشرة و الاخرى غير مباشرة ،فبالنسبة للقناة المباشرة فان السبب يعود الى الارتفاع في اسعار السلع القابلة للمبادلة الامر الذي يؤدي باقتصاد صغير الحجم منفتح على التجارة الخارجية وعملته المحلية محددة بسعر صرف ثابت الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة ،اما قناة الانتقال غير المباشر فتركزت على ميزان المدفوعات اذ يؤدي

حصول اختلال في الميزان التجاري نتيجة للتغير في نسب الاسعار الى انخفاض تدفقات الاموال الخاصة و بالتالي التأثير على حجم الكتلة النقدية الامر الذي يؤدي الى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار[12]،بينما يرى الاقتصادي (Thomas D.Corrigan) ان الضغوط التضخمية يمكن ان تستورد بفعل ثلاث قنوات ،تتمثل الاول في قناة "**احلال السلع**" اي في حالة ارتفاع اسعار السلع الاصلية مع بقاء اسعار السلع البديلة ثابتة فان المستهلك سيتحول لشراء السلع البديلة لأنها اصبحت ارخص ومنه يقل الطلب على السلع الاصلية ،وفي حالة الانخفاض تصبح اسعار السلع الاصلية ارخص مقارنة بأسعار السلع البديلة ،فيرتفع الطلب، أما القناة الثانية فتتمثل في "**قناة احلال العملة** "وهو قيام مواطني دولة باستخدام العملة الاجنبية كبديل او بجانب العملة المحلية ،بينما تتمثل القناة الثالثة في "**قناة احلال الاصول**" وهو تعبير يستدل منه استخدام الاصول النقدية المقيمة اسميا بالعملة الاجنبية كبدائل للأصول النقدية المجددة بالعملة المحلية في قدرتها على ان يحل محل العملة الوطنية كموجودات مدرة للعوائد بالإضافة الى كونها مستودعا للقيمة [13].

المحور الثالث: التضخم في الجزائر :نظرة تحليلية.

يرى بعض المحللين الاقتصاديين انه من اهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الاسباب التالية [14]:

- ✓ التوسع في مكونات الانفاق الكلي من خلال التزايد المستمر في الاستهلاك الخاص و العام و الانفاق الاستثماري.
- ✓ الزيادة في تكاليف الانتاج خاصة ان اغلب المواد الاولية مرتبطة بالاستيراد بنسبة كبيرة .
- ✓ التوسع النقدي غير المراقب و دور المديونية الداخلية وعجز الميزانية في تفاقمه.

أولا: تحليل معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2019).

لتحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري تعتمد دراستنا على محوريين رئيسين ،يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الاسعار ،والمحور الثاني يتمثل في تطبيق انسب الصيغ و المعايير التي توصل لها الفكر الاقتصادي لقياس التضخم و التي توضح لنا سرعة الحركة لظاهرة التضخم و مصادرها من أجل تشخيص حالة التضخم.

1- تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

من مقاييس التضخم الرقم القياسي الضمني (Def) ومعدلات النمو فيه ،مؤشر اسعار الاستهلاك (IPC) ومعدلات النمو فيه ،،والشكل الموالي يمثل تطور معدل المؤشر الضمني ،معدل تطور مؤشر اسعار الاستهلاك .

الشكل رقم 01: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

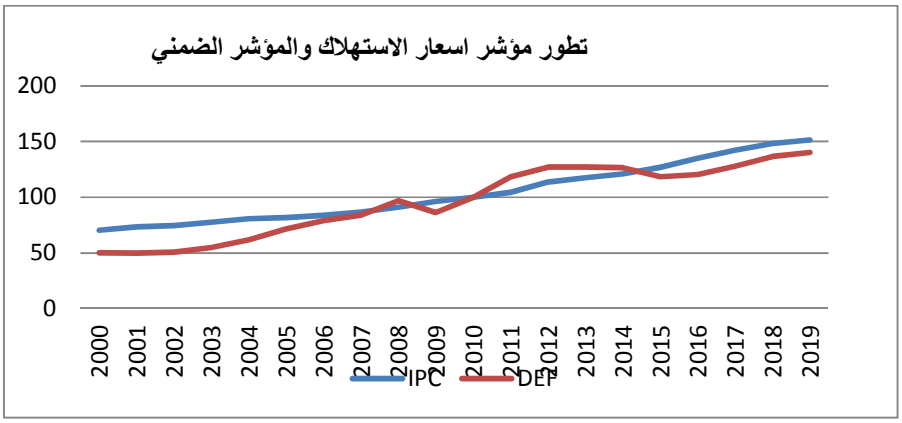

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات بنك الجزائر.

تعكس الارقام القياسية التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار أي انها تعبر فقط عن المظهر العام للتضخم وهو ارتفاع الاسعار دون تبيان الاسباب التي تؤدي لهذا الارتفاع في الاسعار ،وهذا ما نلاحظه في الشكل اعلاه حيث عرفت المستويات العامة للأسعار ارتفاعا مستمرا وبوتيرة متذبذبة ،حيث تراوحت معدلات التضخم خلال هذه الفترة بين 1.43% كأدنى قيمة سجلها سنة 2002 وبين أكبر قيمة له سنة 2012 بـ 8.85 %، وكان ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الاولى الى ارتفاع اسعار كل من المواد الغذائية بـ 12.22% ومجموعة مواد اخرى بـ 13.42% ومجموعة الملابس و الاحذية ب 5.77% [15] ، كما ان ارتفاع التضخم لسنة 2016 كان نتيجة ارتفاع اسعار الملابس والأحذية ب 13.74% واسعار النقل و الاتصال بنسبة 11.74% واسعار مواد متنوعة ب 10.80% في حين سجلت اسعار المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا 3.39%.اما سنة 2017 فبلغ معدل التضخم 5.59%وكان هذا التراجع ناتج عن انخفاض اسعار مجموعة التربية و الثقافة و النشاطات، يدل هذا على ان الفترة 2000-2017 عرفت تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم تميز بارتفاع نسبي خاصة بعد 2014 نتيجة انخفاض الايرادات النفطية وهذا ما سبب عجز كبير اثر على القدرة الشرائية وارتفاع الاسعار للمواد الاساسية مما يفسر ارتفاع في الفجوة التضخمية.

2- معيار الاستقرار النقدي

يستند هذا المعيار على أساس النظرية الكمية للنقود التي تنص على أن الزيادة في كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج المحلي الحقيقي هي المناخ الملائم لوجود التضخم والمنطق الكامن وراء هذا المعيار هو أنه اذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج المحلي الحقيقي فان هذا سيتمثل في شكل وجود فائض طلب أي وجود اختلاف حقيقي بين تيار الانفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع و الخدمات مما يدفع الاسعار نحو الارتفاع[16]

حيث يشير معامل الاستقرار النقدي الى أنه اذا تساوى معدل النمو في عرض النقود مع معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي فان هذا يدل على وجود استقرار في مستويات الاسعار ،أما اذا زاد معدل النمو في عرض النقود عن معدل النمو في الناتج الحقيقي فهذا يدل على انه هناك حالة تضخم خفيفة او الحادة حسب قيمة الفرق بين المعدلين[17] .والشكل التالي يوضح تطور معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي ومعدل نمو المعروض النقدي بمفهومه الواسع.

الشكل رقم02 : معامل الاستقرار النقدي في الجزائر .

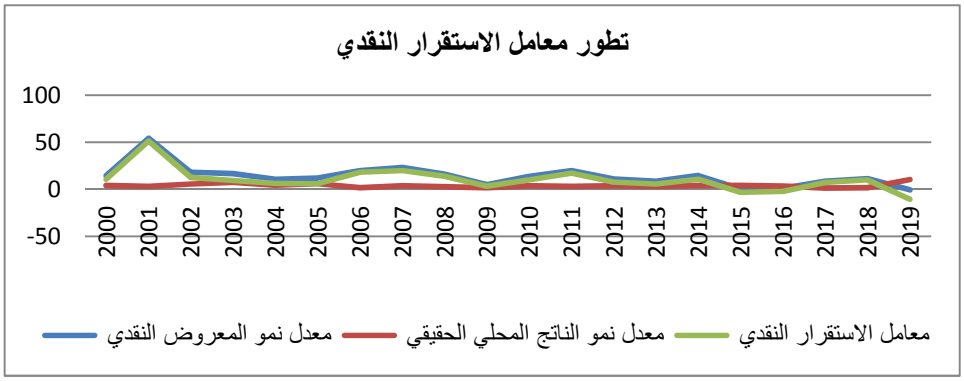

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر .

من خلال الشكل يتضح لنا ان معدل التغير في عرض النقود بمفهومه الواسع عرف معدلات موجبة وبنسب مختلفة ،طيلة الفترة (2000-2018) باستثناء سنة 2019 فقد كان هناك انخفاض في عرض النقود بـ 0.75% ،وقد سجل اكبر قيمة له سنة 2001 بـ 54.05 % ،واذا كانت كمية النقود تعكس قوى الطلب فان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي هو المصدر الرئيسي لقوى العرض

الحقيقي من السلع و الخدمات ،ومن خلال الشكل نلاحظ ان هناك تباين واضح بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو العرض النقدي خلال طول الفترة (2000-2019) ، هذا دليل واضح على عدم تناسب العرض الحقيقي من السلع و الخدمات مع الطلب الكلي وهذا ما يؤدي الى زيادة الضغوط التضخمية ودفع الاسعار نحو الارتفاع .

ثانيا: تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2019).

يظهر هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري وجود خلل كبير يكرس استمرار ارتفاع معدلات التضخم ،فالواردات تعتبر قناة هامة لنقل التضخم العالمي الى الاقتصاد الوطني وهذا ما نلاحظه من خلال المنحنى ادناه حيث سجلت واردات الجزائر من السلع و الخدمات خلال الفترة 2000-2014 تزايدا ملحوظا وبوتيرة سريعة من 11.7 مليار دولار سنة 2000 الى 71.8 مليار دولار سنة 2014 بمتوسط معدل سنوي 36.7 %، ثم انخفضت قيمتها الى 59.9 مليار دولار سنة 2017 ،الا ان المشكل لا يكمن في حجم الواردات بقدر ما هو متعلق بالتطور الذي صاحب اسعار هذه الواردات ، حيث تزامن ارتفاع قيمة الواردات ارتفاع في الرقم القياسي للواردات الذي ارتفع من 108.38 سنة 2001 الى 638.7 سنة 2014،كما ان تراجع قيمة الواردات خلال السنوات الاخيرة تزامن مع تراجع الرقم القياسي للواردات و انخفاض سعر برميل النفط. كما تعتبر بنية الواردات من حيث كونها استهلاكية ،وسيطية و استثمارية او غذائية محددا مهما في كيفية التأثر بالتضخم المستورد ،حيث انه اذا كان الجزء الاكبر من هذه الواردات موجه للعملية الانتاجية و الاستثمارية فان اثر ارتفاع اسعار هذه الواردات على الاسعار المحلية يكون بطريقة غير مباشرة في شكل ارتفاع تكاليف الانتاج كما تعتمد درجة تأثير واردات هذه السلع في العملية الإنتاجية على مدى مساهمتها كمدخلات بالنسبة لإجمالي المدخلات الصناعية الاستثمارية المحلية. أما إذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية ، فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها . عرفت واردات السلع الغذائية و السلع الاستهلاكية ارتفاعا متذبذبا حيث بلغت قيمة واردات المواد الغذائية سنة 2008 حوالي 7.796 مليار دولار ثم ارتفعت الى 9.399 مليار دولار سنة 2015 ثم شهدت تراجع سنة 2016 و 2017 ،الا ان نسبة هذه الواردات من اجمالي الواردات عرف ارتفاعا مستمرا. اما السلع الاستهلاكية هي الاخرى عرفت قيمتها تذبذبا خلال الفترة 2008-2017 حيث بلغت قيمتها سنة 2008 حوالي 5.036 مليار دولار ثم ارتفعت الى 9.773 مليار دولار سنة 2015 وبعدا سجلت تراجع سنة 2017 بقيمة 8.513 مليار دولار ،كما ان نسبتها من اجمالي الواردات عرف ارتفاعا مستمر من 13.37% سنة 2008 الى 18.48% سنة 2017، عليه تمثل واردات السلع الاستهلاكية و السلع الغذائية حوالي 36% من اجمالي الواردات، وفيما يخص واردات التجهيزات الصناعية هي الاخرى عرفت قيمتها ارتفاع من 15.4 مليار دولار سنة 2008 الى 16.5 مليار دولار سنة 2015 ثم تراجعت قيمتها سنة 2017 الى 13.9 مليار دولار ،الا ان مساهمتها في اجمالي الواردات عرف تراجع مستمر من 41.40% سنة 2008 الى 30.38% سنة 2017.و اما واردات التجهيزات الفلاحية ارتفعت قيمتها من 86 مليون دولار سنة 2008 الى 610 مليون دولار سنة 2017.كما ان واردات المواد نصف المصنعة ارتفعت قيمتها من 9.15 مليار دولار سنة 2008 الى 11.5 مليار دولار سنة 2015 لتعاود الانخفاض سنة 2017 الى جوالي 10.9 مليار دولار ،الا ان نسبتها من اجمالي الواردات سجل انخفاض من 24.6% سنة 2008 الى 23.85% سنة 2017.اما فيما يخص واردات الطاقة و المواد الاولية عرفت قيمتها ارتفاعا خلال هذه الفترة، وفي ظل هذا الاستيراد الكبير للسلع الصناعية وخاصة المعدات و الآلات ساهم بشكل كبير في ارتفاع تكاليف الانتاج مقارنة بغيرها من الدول وهذا ما يسهل انصراف المستثمرين الى التجارة وترك مجالات الانتاج .

رابعا : الدراسات السابقة.

يزخر الادب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي تحدثت عن اهم العوامل المؤثرة في التضخم بما فيها التضخم المستورد ،وقد تم اختبار هذه العلاقة بأساليب قياسية مختلفة ،وعليه سيتم عرض بعض الدراسات من أجل التعرف على الاساليب و الاضافات العلمية التي تناولت هذا الموضوع :

– دراسة **لمحمد بن عبد الله الجراح**[18] تقوم هذه الدراسة بتحري اهم العوامل المسببة للتضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-2007) وذلك ضمن اطار نموذج العرض الكلي والطلب الكلي ،حيث اعتبرت الدراسة ان التضخم يتأثر بكل من الناتج المحلي الحقيقي ،الانفاق الحكومي الرأسمالي ،معدل نمو العرض النقدي بمعناه الواسع ،مؤشر الانتاج الصناعي للدول الصناعية ،والمؤشر العالمي لأسعار الصادرات ومؤشر درجة الانفتاح ،وباستخدام ادوات القياس الاقتصادي اظهرت النتائج اهمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (انتاج العالم الصناعي والأسعار العالمية للصادرات ودرجة الانفتاح) في تفسير معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية وبمستوى معنوية 1% مما يدل على قوة تشابك الاقتصاد المحلي مع نظيره العالمي ،كما اظهرت النتائج ان السياسة النقدية تؤدي دورا مهما في التأثير في معدل التضخم سواءا في الاجل القصير أو الطويل.

–دراسة لـ"**عماد الدين مصبح** " [19] بعنوان هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد ؟ أدلة تجريبية باستعمال بيانات المملكة العربية السعودية ،هدفت هذه الدراسة الى دراسة طبيعة العلاقة بين التضخم المحلي ممثلا في التغير النسبي للرقم القياسي لأسعار المستهلكين وبين التضخم المستورد ممثلا بالتغير النسبي في اسعار الواردات ،واعتبرت الدراسة ان التضخم يتأثر بأسعار الواردات بالإضافة الى العرض النقدي والناتج المحلي الحقيقي و الانفاق الحكومي ،وباستعمال اسلوب الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات المبطأة (NARDL) بينت النتائج وجود علاقة طردية تتجه من التضخم المستورد الى التضخم المحلي باستعمال اسلوب ARDL ووجود علاقة تناظرية باستعمال اسلوب NARDL في الامد الطويل وتناظرية في الامد القصير.

– دراسة للباحثان" **شقبقب عيسى ،راضة بن زيان** "بعنوان اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و التجارة الخارجية [20]، هدفت الدراسة الى معرفة تأثير انتقال التضخم المستورد في التضخم المحلي والتجارة الخارجية وذلك بتقدير نموذج يتكون من ثلاث معادلات سلوكية ومعادلتين تعريفيتين وباعتبار ان التضخم متغير تابع لكل من التضخم المستورد والعرض النقدي واسعار الصرف ،واتضح من خلال النتائج ان التضخم المستورد يعد اهم اسباب تغير التضخم المحلي في الجزائر ،ويعود هذا الى جملة من الاسباب ،اهمها ضعف الانتاج الوطني ،فالأعوان الاقتصاديون عندما لا يجدون بديلا على المستوى المحلي فانهم يضطرون الى اقتناء السلع الاجنبية حتى ولو كانت اسعارها مرتفعة ،ويمكن ملاحظة ذلك خلال الفترة التي شهدت عائدات البترول ارتفاعا كبيرا مما شجعت الحكومة من زيادة الانفاق العام ،الامر الذي ادى الى اللجوء الى الاستيراد لتغطية هذا الطلب فادى الى رفع من تكلفة الاستثمار المحلي والتضخم ،كما بينت النتائج التقديرية ان الاسعار الدولية لها دور محوري في تفسير التضخم المحلي فعلى الرغم من الدعم الممارس على بعض السلع الطاقوية و الغذائية الاساسية المستوردة الا ان مرونة الاسعار الدولية مرتفعة وهذا يدل على مكانة السلع المستوردة في سلة المستهلك الجزائري.

– دراسة لـThomas D,Corrigan [21] ركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين اسعار الواردات والتضخم المحلي في الولايات المتحدة الامريكية وكانت هذه الدراسة اكثر عمقا ،حيث قام الباحث بتحليل تأثير اسعار الواردات غير البترولية على كل من مؤشر اسعار الاستهلاك ومؤشر اسعار الانتاج ومعامل انكماش الاستهلاك الشخصي ،وباعتبار ان التضخم يتأثر بأسعار الواردات و مؤشر فجوة الطلب ،توصلت الدراسة الى ان الرقم القياسي لأسعار المنتجين أكثر استجابة لأسعار الاستيراد، اي ان التغير في اسعار الواردات غير

النفطية يؤدي الى تغير سريع في مؤشر الانتاج الصناعي ، بينما استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأسعار الواردات كانت اقل مرونة، وان انخفاض الدولار في المستقبل يضيف ضغوط تصاعدية على اسعار الواردات غير النفطية .

وفي دراسة لـ(Jongmoo choi) عن أثر التغير في اسعار الواردات في السوق العالمي والتغير في سعر الصرف على السلع المستوردة في السوق المحلية بالعملة الوطنية في اليابان ،تم التوصل الى ان الزيادة في الاسعار العالمية للسلع المستوردة يؤدي مباشرة الى زيادة الاسعار المحلية لهذه السلع بالإضافة الى ارتفاع أسعار السلع المنافسة لها وذلك بافتراض ثبات العوامل الاخرى ،ووجد أيضا ان دخول السلع الاستهلاكية المستوردة المباشر في حساب مؤشر الاسعار يسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار ،كما أن سعر السلع التجارية سيزداد بسبب زيادة الطلب عليها ،أي أن سعر السلع المستوردة وغير المستوردة سيزداد نظرا لزيادة سعر الاولى لأسباب في البلد المنشأ ،ويزداد سعر الثانية نظرا لتحول الطلب عليها ،كما توصل الباحث الى ان تخفيض العملة المحلية سيزيد من اسعار السلع المستوردة وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم المحلي[22].

خامسا: النتائج التطبيقية

تقوم هذه الدراسة على المعظم الدراسات السابقة من حيث العوامل التي تؤدي دورا مهما في التأثير في مستوى التضخم ،سواء كانت عوامل داخلية مرتبطة بالسياسة النقدية و المالية ،أو عوامل خارجية وبشكل أكثر تحديدا وضمن اطار نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي تفترض هذه الدراسة أن التضخم في الجزائر يتأثر بمستوى التغير في النشاط الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الحقيقي (GDPR)، العرض النقدي بمفهومه الواسع (M2) لإبراز دور السياسة النقدية في التأثير في حركة الأسعار ،الجباية البترولية (IP) لما يمثله هذا المتغير من اهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري وخاصة في تحديد اتجاه السياسة المالية ،سعر الصرف الحقيقي (TCHR)،وأخيرا التضخم المستورد (PIMP) والذي تم حسابه من خلال العلاقة التالية :

ومن أجل قياس تأثير هذه العوامل جميعها في المستوى العام للأسعار محليا نفترض أن الدالة تأخذ الشكل التالي:

$$INF=f(GDPR , M2, PIMP ,IP,TCHR)$$

أولا: دراسة استقرارية السلاسل

من أجل معرفة رتبة استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة ،استعملنا اختبار ديكي فولر المطور (ADF) ،واختبار Eric Zivot and Donald W.K Andrews(1992) ومن أجل معرفة اذا كانت السلاسل الزمنية تتضمن نقاط تحول هيكلي وخاصة بالنسبة للمتغير التابع وتحديد نقطة التحول الهيكلي بناءا على هذا الاختبار ،حيث تكمن المشكلة الاساسية باختبار ADF بانه يتعامل مع السلسلة الزمنية بافتراض الخطية وبالتالي من المحتمل ان نقبل فرض العدم وهو غير صحيح ،هذا ما دفع Peire Perron (1989) الى تطوير اختبار ADF بافتراض تغير هيكلي في السلسلة الزمنية عند اجراء اختبار سكونها ،كما قام Eric Zivot and Donld W.K Andrews بتطوير اقتراح perron وسمي باختبار ZAU وهو اختبار زمني يستعمل كامل المشاهدات في السلسلة الزمنية السلسلة الزمنية بالإضافة الى متغيرات وهمية لكل تاريخ سنة يمكن ان تكون نقطة تحول هيكلي .

1- اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي فولر ADF)

جدول رقم 01 : اختبار سكون المتغيرات

السلسلة	اختبار ADFعند المستوى			اختبار ADF عند الفرق الاول			درجة التكامل
	نموذج (6)	نموذج(5)	نموذج(4)	نموذج (6)	نموذج(5)	نموذج(4)	
INF	-2.626 (0.272)	-1.857 (0.346)	-1.560 (0.109)	-7.630 (0.000)	-7.745 (0.000)	-7.719 (0.000)	I(1)
GDPR	-1.116 (0.908)	-2.698 (0.086)	2.674 (0.997)	-5.533 (0.000)	-4.587 (0.001)	-3.230 (0.002)	I(1)
M2	0.246 (0.997)	-2.64 (0.196)	2.718 (0.997)	-4.758 (0.003)	-3.874 (0.006)	-2.014 (0.043)	I(1)
TCH	-7.47 (0.000)	-4.23 (0.002)	-3.08 (0.000)	-	-	-	I(0)
PIMP	-1.643 (0.749)	-0.601 (0.855)	1.347 (0.951)	-3.496 (0.059)	-3.576 (0.013)	-3.201 (0.002)	I(1)
IP	-3.228 (0.098)	-3.74 (0.008)	-3.695 (0.009)	-	-	-	I(0)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.10

تبين نتائج ديكي فولر الموضحة في الجدول اعلاه ،أن كل من سلسلة التضخم و سلسلة الناتج المحلي الحقيقي و سلسلة المعروض النقدي بمفهومه الواسع وسلسلة التضخم المستورد مستقرة عن الفرق الاول اي متكاملة عند الدرجة واحد I(1) بينما سلسلة صعر الصرف الحقيقي و سلسلة الجباية البترولية مستقرة عن المستوى أي متكاملة عند الدرجة صفر I(0).

2- اختبار استقرارية السلاسل بافتراض وجود نقطة تحول هيكلي (اختبار Zivot).

جدول رقم02 :نتائج اختبار جذر الوحدة بافتراض وجود نقطة تحول هيكلي.

السلسلة	ثابت فقط			ثابت و اتجاه زمني		
	احصائية t	نقطة التحول الهيكلي	درجة التكامل	احصائية t	نقطة التحول الهيكلي	درجة التكامل
INF	**-8.26**	**1997**	**I(1)**	**-7.76**	**1997**	**I(1)**
GDPR	**-5.50**	**1996**	**I(1)**	**-5.81**	**2005**	**I(1)**
M2	**-5.54**	**2001**	**I(1)**	**-7.33**	**2000**	**I(1)**
TCH	**-5.14**	**2003**	**I(0)**	**-9.36**	**2003**	**I(0)**
PIMP	**-6.13**	**2017**	**I(0)**	**-6.55**	**2017**	**I(0)**
IP	**-4.93**	**2006**	**I(0)**	**-4.75**	**2015**	**I(0)**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews.10

توضح النتائج اعلاه ان المتغير التابع (INF) مستقر عند الفرق الاول اي متكامل عند الدرجة I(1) مع وجود نقطة تحول هيكلي سنة 1997 ، وهذه النتيجة تستدعي منا اضافة متغيرة وهمية الى معادلة الانحدار ،حيث نعطي القيمة (0) الى الفترة الزمنية (1990-1996) و القيمة (1) الى الفترة (1997-2019) ،وان كل من متغيرة الناتج المحلي الحقيقي و المعروض النقدي مستقرة عند الفرق

الاول مع افتراض نقطة تحول هيكلي ،كما اوضحت النتائج ان المتغيرة (سعر الصرف الحقيقي ،الجباية البترولية ،التضخم المستورد) مستقرة عند المستوى ،اي متكاملة عند الدرجة .I(0).

ثانيا: دراسة السببية

تم استعمال اختبار غرانجر للسببية Graner Causality وقد تم ادراج النتائج في الجدول ادناه ،ومن هذه النتائج يتبين لنا التضخم المستورد يسبب التضخم المحلي عند الابطاء الاول و الابطاء الثاني عند مستوى معنوية 5%،وعند الابطاء الثالث عند مستوى معنوية 10%،بينما سعر الصرف الحقيقي يسبب التضخم عند كل الابطاءات وبمستوى 5%،كما يتبين ان كل الناتج الحقيقي و المعروض النقدي يسبب التضخم عند كل الابطاءات و بمستوى معنوية 5%،بينما الجباية البترولية لا تسبب التضخم عند اي مستوى من الابطاءات و اي مستوى معنوية

جدول رقم 03: نتائج اختبار غرانجر للسببية

Lags 3	Lags2	Lags 1	
F- stat	F- stat	F- stat	
2.71 (0.08)	2.87 (0.07)	5.05 (0.03)	PIMP لا يسبب INF
5.198 (0.000)	6.782 (0.004)	24.62 (0.00)	TCH لا يسبب INF
1.952 (0.317)	0.131 (0.782)	0.984 (0.330)	IP لا يسبب INF
3.33 (0.04)	9.38 (0.00)	15.91 (0.00)	GDPR لا يسبب INF
10.85 (0.00)	9.44 (0.00)	21.32 (0.00)	M2 لا يسبب INF

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews.10

ثالثا: نتائج تقدير .ARDL

أولا: اختبار الحدود (Bounds test)

من اجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات ،يقترح ((Pesaran &al (2001) حساب احصائية F لاختبار فرضية العدم (H_0) ا :معلمات مستويات المتغيرات المتباطئة تساوي جميعها الصفر بمعنى اخر عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ،ضد الفرضية البديلة (H_1): وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ،وقد اقترح بيسران واخرون قيما حرجة لحدود اختبار التكامل المشترك ،حسب هل كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى I(1)، أو من الدرجة I(0) ،أو خليطا من الاثنين ،فحسب هذا الاختبار اذا كانت احصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الاعلى للقيم الحردة ،فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ،أما اذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الادنى للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم ،والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الحدود (Bounds test)،نلاحظ ان قيمة احصائية F المحسوبة (25.258) أكبر من الحد الاعلى للقيمة الجدولية الحرجة (5.691) عند مستوى معنوية 1 % ،وهذه النتائج تؤكد رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ،ومنه نقبل وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.

جدول رقم 04: اختبار الحدود(bounds test)

Test statistic	Value	Sig	I(0)	I(1)
F-statistic K	25.258 6	10% 5% 1%,	2.334 2.794 3.976	3.515 4.148 5.691

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews.10

ثانيا: تحليل النتائج الاجل الطويل :

يبين الجدول رقم (05) ،ادناه ،نتائج تقدير ARDL(الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة)، حيث أوضحت النتائج ان هناك علاقة توازنية في المدى الطويل و ان الية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج ، تعكسها الاشارة السالبة و المعنوية لمعلمة تصحيح الخطأ التي بلغت قيمتها (0.78)،حيث تقيس هذه المعلمة سرعة العودة الى وضع التوازن في الاجل الطويل .وهذا يعني ان 78%من صدمات الاجل القصير تصحح في الاجل الطويل خلال وحدة زمنية أي سنة وبمعنى اخر اننا نحتاج الى أكثر من سنة من أجل تجاوز هذه الصدمة .

كما توضح النتائج في الجدول ادناه ان اشارة المعلمات المقدرة ظهرت جميعها بالإشارات المتوقعة ،كما ان جميعها معنوي عند مستوى معنوية 5%،باستثناء سعر الصرف الحقيقي ،فالنمو الاقتصادي الحقيقي يؤثر سلبا في معدل التضخم و هي النتيجة نفسها التي توصلت اليها اغلب الدراسات السابقة ،كما اظهرت السياسة النقدية تأثيرا واضحا ومعنويا في معدلات التضخم في الجزائر ،حيث ظهرت قيمة معلمة المعروض النقدي بمفهومه الواسع بإشارة موجبة ومعنوية احصائية عند مستوى معنوية 5%،وهذا ما يتفق مع وجهة نظر النظرية النقدية التي تجادل بان التضخم يزداد مع النمو النقدي ،أما السياسة المالية الممثلة بالجباية البترولية لما لهذه الاخيرة الدور الاساسي في تحديد السياسة المالية ،ظهرت هي الاخرى بإشارتها المتوقعة بأكبر قيمة في النموذج المقدر معززة وجهة النظر القائلة بان الانفاق الحكومي المتزايد نتيجة تحسن ايرادات الدولة يسهم في تغذية معدلات التضخم .كما ظهرت اشارة سعر الصرف بإشارته المتوقعة ولكنه غير معنوي احصائيا ،اذ ان ارتفاع سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة الدينار ومن ثم انخفاض اسعار الواردات مما يؤدي الى تخفيف الضغط عن الاسعار المحلية .

ومن النتائج الجديرة بالاهتمام في الجدول رقم (05) ان متغيرة التضخم المستورد قد ظهرت بإشارتها المتوقعة (موجبة أي وجود علاقة طردية بين التضخم المحلي و التضخم المستورد) ولها معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5%،وهذه النتيجة متوقعة في حالة الاقتصاد الجزائري لارتباطه بالأسواق الدولية استيراد وتصديرا وبشكل كبير جدا ،فارتفاع الاسعار في الدولة الام يسهم في ارتفاع اسعار الواردات ومن ثم ارتفاع الاسعار المحلية بسبب اعتماد السوق المحلي في تلبية معظم احتياجاته على السوق الاجنبي سواء كانت سلع استهلاكية أو سلع موجهة للتصنيع أو اعادة التصنيع.

ثالثا: تحليل نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ ،نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (05) ،أن معلمات الاجل القصير متوافقة من حيث المعنوية و الاشارات مع نتائج الاجل الطويل ،كما ان حد تصحيح الخطأ coint-eq(-1) قد ظهر بإشارة سالبة عند مستوى معنوية 1%،مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، ما يمكن ملاحظته ان متغير سعر الصرف ظهر في الاجل القصير بإشارة سالبة ومعنوية احصائية على خلاف النتائج التي حصلنا عليها في الاجل طويل (عدم معنوية هذه المعلمة) ،وقد يعود السبب ان تخفيض العملة له اثر معنوي على معدلات التضخم في الاجل القصير أما في الاجل الطويل يكون الاثر غير معنوي وذلك بسبب سياسات الحكومة التصحيحية ،كما ظهر الاثر الفوري للتضخم المستورد غير معنوي في الاجل القصير بينما الاثر بتأخير واحد له اثر موجب ومعنوي ،ويمكن

ارجاع هذا الى الاعتماد الكبير على مدخلات الانتاج التي تستورد من الخارج مما تتسبب في ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي مستويات الاسعار المحلية.

جدول رقم 05: نتائج تقدير نموذج ARDL

المتغيرة	المعلمة	t-test	sig
نتائج تقدير مقدرات معلمات الاجل الطويل (المتغير ا لتابع (INF)			
GDP_R	-4.80	-4.93	0.00
PIMP	1.02	2.24	0.04
M2	1.55	3.50	0.05
TCH_R	-0.95	-1.42	0.18
IP	3.95	4.19	0.01
DUM	-3.02	-8.91	0.00
C	7.51	5.35	0.20
نتائج تصحيح الخطأ(ECM) ،التغير التابع (ΔINF)			
DINF(-1)	0.51	7.21	0.00
$DGDP_R$	-2.44	-5.98	0.00
$DGDP_R(-1)$	-3.31	-7.22	0.00
DPIMP	0.30	0.92	0.37
DPIMP(-1)	1.74	5.60	0.01
DM2	5.24	9.48	0.00
DTCH	-4.24	-7.80	0.00
DIP	3.62	10.64	0.00
D(DUM)	-0.87	-4.15	0.00
Cont-eq(-1)	-0.78	-8.53	0.00

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.10

رابعا: تحليل نتائج الاختبارات التشخيصية

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية من الجدول رقم (06)،أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء باستعمال اختبار LM، حيث تبين ان القيمة الاحصائية للاختبار تساوي 1.68 وان القيمة الاحتمالية (prob=0.25)وهي أكبر بكثير من 0.05 و بالتالي نقبل بفرض العدم القائل بان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للخطاء. كما تبين النتائج (نفس الجدول) بان الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي ،حيث ان قيمة الاحتمالية لاختبارJB=3.78 وهي أكبر من 0.05 ،أما بالنسبة لاختبار اختلاف التباين فقد بينت النتائج ان هناك تجانس في التباين (بلغت قيمة اختبار Breush-pagan goldfrey=0.46) و القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار 0.92 و هي أكبر بكثير من 0.05 وعليه نقبل فرضية تجانس التباين.

جدول رقم 06: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

الاختبار		قيمة إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
التوزيع الطبيعي للأخطاء	J-B	3.78	0.15
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	LM-Test	1.68	0.25
اختبار تجانس التباين	F-Stat	0.46	0.92

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.10

خامسا: اختبار استقرارية النموذج : (stability test).

من معرفة خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها استعملنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (cusum)،واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (cusum of squares)،حيث يقوم هذان الاختباران على تبيان وجود أي تغير هيكل في البيانات ،ومدى استقرار و انسجام المعلمات طويلة المدى مع المعلمات قصيرة المدى ،اذ يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة اذا وقع الشكل ابياني لهذين الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم 03: اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي

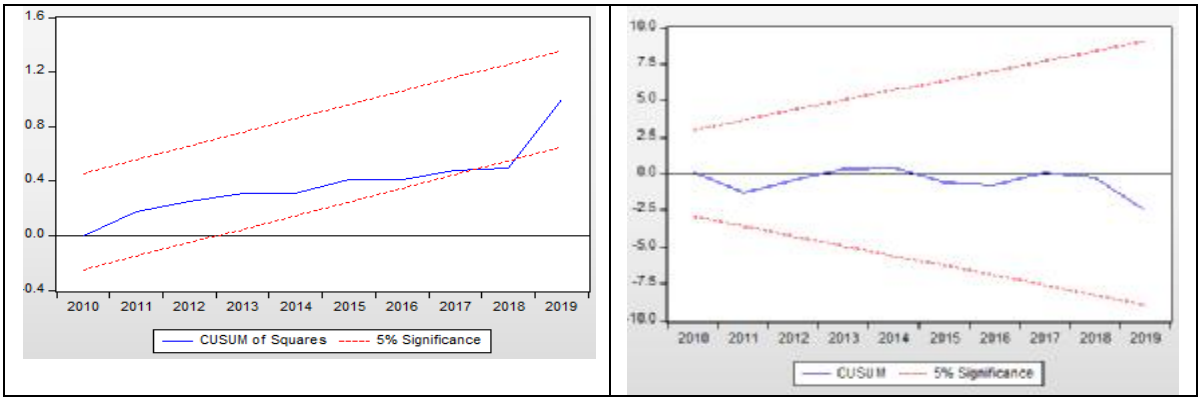

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.10

الخاتمة:

ناقشت هذه الورقة البحثية تداعيات التضخم المستورد على التضخم المحلي الى جانب عومل محلية التي تؤثر في المعدلات التضخم كالسياسة المالية و السياسة النقدية و سعر الصرف الحقيقي ،ولتحقيق اهداف الدراسة قمنا بتطبيق احد المناهج القياسية والمتمثل في نموذج ARDL الذي قام بتطويره Pesaran and ALL(1997) حيث يتمتع هذا الاخير بقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية حتى وان اختلفت درجة تكاملها .

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج تتفق معظمها مع النظرية الاقتصادية و الدراسات التطبيقية المعتمد عليها في هذه الدراسة ،حيث اظهرت النتائج ان التضخم المستورد يعد أحد أهم اسباب تغير التضخم المحلي ويمكن ارجاع هذا الى ضعف الانتاج الوطني وعليه فان الاعوان الاقتصادية يلجؤون الى السلع المستوردة حتى وان كانت بأسعار مرتفعة بسبب عدم وجود البديل محليا هذا من جهة و من جهة أخرى ارتفاع اسعار السلع المستوردة يؤدي الى زيادة الطلب على السلع المحلية و بالتالي ارتفاع اسعارها ،أي ان سعر السلع المستوردة وغير المستوردة (المحلية) سيزداد نتيجة زيادة سعر الاولى في السوق العالمية ويزداد سعر الثانية نظرا لتحول الطلب المحلي نحو السلع المحلية وبهذا فان المستوى العام للأسعار سيزداد واظهر النتائج العلاقة العكسية بين اسعار الصرف و التضخم المحلي في الاجل الطويل ،فالتدهور في سعر الدينار يؤدي دون شك الى ارتفاع التكلفة بالعملة المحلية بالنسبة الى مدخلات الانتاج من جهة و من جهة اخرى يؤدي الى زيادة مباشرة في اسعار السلع الاستهلاكية المستوردة مما عززت التضخم المحلي. كما راينا من خلال الدراسة القياسية الدور الكبير لكل من السياسة النقدية و المالية في زيادة الضغوط التضخمية في الجزائر .

وأخير وكخلاصة يجب على الاقتصاد الجزائري العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعية والصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعات التحويلية والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات ؛ مع ضرورة الموازنة في دعم الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الجزائري كما هو واضح في البرامج التنموية أين تم تدعيم الطلب الكلي على حساب العرض الكلي؛ بالإضافة الى توجيه وترشيد الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج من جهة، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني.

ويمكن وضع التوصيات التالية:

- العمل على تخفيض المستوردات بحيث يتم التركيز على استيراد ما يلزم التنمية واستبعاد المستوردات غير الضرورية .
- العمل على بناء اقتصاد منتج من اجل إحلال الواردات والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتبعة واتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على التوازن بين السوق النقدية والسوق السلعية ثم تحقيق معدلات تضخم منخفضة .

المراجع والاحالات:

[1] اسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)، : الاهلية للنشر والتوزيع الطبعة الاولى. الاردن 2007 ،ص73

[2] Friedman, M.,. Inflation:Causes and Consequences. BOMBAY: Asia Publishing House1963,p 10.

[3] مليكة يحيات، اشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)،اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر3 ، 2006-2007ص ص30،29

[4] سمير داود ، اثر الاختلالات الاقتصادية الهيكلية على التضخم حالة دراسية الاقتصاد العراقي. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 19،العدد80،. 2013 ص 273

[5] لافي النيف خالد 2018. العلاقة بين عرض النقد والتضخم :تحليل قياسي على الاقتصاد الاردني. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية و الادارية ،المجلد26 ،العدد 01. ص،ص 62-78

[6] الجراح محمد بن عبد الله " مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية "دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27 العدد الأول ص،ص 133- 153

[7] جدعان الجبوري هيثم سامي،. عيسى الجبوري سعد صالح، الانفتاح الاقتصادي واثره على التضخم المستورد في العراق للمدة (2003-2016). oute R Social Science Joural Educational، المجلد 6 العدد 4 ،2019ص ص 547-566

[8] عيسى شقبقب، راضية بن زيان،. اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و التجارة الخارجية في الجزائر. بحوث جامعة الجزائر ،الجزء الثاني ،العدد 11، 2017 ص ص 90-105

[9] عيسى شقبقب،. راضية بن زيان، اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و التجارة الخارجية في الجزائر. بحوث جامعة الجزائر ،الجزء الثاني ،العدد 11، 2017، ص 92

[10] محمد صالح الكبيسي و تحسين محمد مثنى،. التضخم المستورد ،المفهوم ،قنوات الانتقال ،الاثار و المعالجات (العراق حالة دراسية للمدة 1990-2015). مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية ،المجلد 25 العدد 111، 2019 ،ص 263

[11] Kevin Nell, S.,. Impored Inflation in South Africa:An Emprical Study. Department of Economics Discussion Paper , University of Kent , no 05, 2000, p 05

[12] عيسى شقبقب،. راضية بن زيان،. اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و التجارة الخارجية في الجزائر. بحوث جامعة الجزائر ،الجزء الثاني ،العدد 11، 2017 ص 92

[13] Corrigan, T. D.,. The Relaiontship Between Import Prices and Inflation in the United States. Journal of Applied Business and Economics. 2005, P-p 12-15

[14] صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000.: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03 ، 2002، صص309-310 .

[15] بنك الجزائر، 2017. النشرة الاحصائية رقم 21 ،42، الجزائر: بنك الجزائر.

[16] يوسف فالح الحنيطي " اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية 1963-1993 كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة اليرموك الأردن 1996 ،ص 43

[17] يوسف فالح الحنيطي " اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية 1963-1993 كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة اليرموك الاردن، 1996 ،ص 46

[18] الجراح محمد بن عبد الله " مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية "دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27 العدد الأول

[19] المصبح عماد الدين أحمد، المرعي محمد عبد الكريم،. هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد؟ أدلة تجريبية باستعمال بيانات المملكة العربية السعودية. مجلة الادارة و الاقتصاد ،الجامعة المستنصرية 2020 .

[20] عيسى شقبقب، راضية بن زيان. اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي و التجارة الخارجية في الجزائر. بحوث جامعة الجزائر ،الجزء الثاني ،العدد 11 ، 2017

[21] Corrigan, T. D. The Relaiontship Between Import Prices and Inflation in the United States. Journal of Applied Business and Economics. ., 2005

[22] JONGMOO, J. C. & Nadiri, M.,. International Trade and Transmission of Inflation:Theory and Japanese Experience. NBER Working Paper No.W0923, 2010

.